مفهوم التنمية(*): سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم التنمية وأهم النظريات المفسرة لها، وذلك في مطلبين.

المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية: نتناول بشيء من التفصيل تطور مفهوم التنمية بدءا من المفهوم التقليدي، ومرورا بالمفاهيم التي ظهرت منذ أواخر عقد الستينيات من القرن العشرين ووصولا إلى المفهوم المعاصر للتنمية. مع مراعاة عملية المراجعة لمفاهيم التنمية التي بدأت في أواخر الستينيات ولم تتوقف منذ ذلك الوقت.

أولا- المفهوم التقليدي للتنمية: ينصرف المفهوم التقليدي إلى ذلك المفهوم الذي كان سائدا لفترة طويلة من الزمن امتد حتى أواخر الستينيات من القرن العشرين، وتعرف التنمية طبقا لهذا المفهوم بأنها عبارة عن عملية الزيادة المستمرة والسريعة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن(1). وفي محاولة لإعطاء تحديد كمي للزيادة المطلوبة في الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي الزيادة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي، عرَّف بعض الدارسين التنمية بأنها الحالة التي يصبح

(*)- إن الخلط يحصل بين مفهوم التنمية والنمو، على أساس فهم التنمية فهما اقتصاديا. فالنمو بوصفه محورا أساسيا من محاور التنمية، هو بمثابة الهيكل العظمي الضروري لانتصاب جسم التنمية. وبهذا المعنى يشير إسماعيل صبري عبد الله بقوله:" التنمية بطبيعتها عملية شاملة ، يشغل النمو الاقتصادي عمودها الفقري...".

وإذا كان كل من التنمية والنمو يشترط أحدهما الآخر على هذا النحو، فإن ثمة فوارق نوعية بينهما تقوم على أساس المشروطية الجدلية بينهما تساهم في تحديد كل منهما بحدود نوعية مميزة. وفي طليعة هذه الفوارق هو أن التنمية عملية تغيير نوعي، بينما النمو حالة تغيير كمي.

التنمية مشروع بنيوي، أساسا، فهي مشروع شامل ومتكامل. إذ إن علاقات الإنتاج الجديدة تفترض على نحو جدلي، قوى إنتاج ملائمة، وبالتالي بنية تحتية جديدة تفترض، على نحو نفسه، بنى سياسية وثقافية جديدة هي الأخرى، وبهذا المعنى يشير فرنسوا بيرو بقوله:" التنمية عملية شاملة متكاملة". بينما النمو لا يفترض تغييرات سياسية أو ثقافية، وإن افترض تغير لا تغييرا معينا في الجانب الفني – التقني من قوى الإنتاج ومظهرا معينا من مظاهر مضمون علاقات الإنتاج القائمة في البنية التحتية للمجتمع المعني. للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على:

- اسماعيل صبري عبد الله، "ملاحظات حول استراتيجية العمل العربي المشترك"، في: **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982). ص.190.
- جورج القرم، **التنمية المفقودة: دراسات في الازمة الحضارية والتنموية العربية**.(بيروت: دار الطليعة، 1981). ص.171.
- فاتح عبد الجبار، مترجما. **الاقتصاد السياسي للتخلف**. (بيروت: دار الفارابي، 1998). ص.2.

(1) – محمد زكي شافعي، **التنمية الاقتصادية**،(القاهرة: دار النهضة العربية، 1977)، ص.78.

فيها الاقتصاد الوطني قادرا على توليد زيادات متواصلة في الناتج الوطني الإجمالي بمعدل يتراوح بين 5%- 7%، وهو ما يعني تحقيق زيادة متواصلة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي بمعدل يتراوح بين 2% و4% سنويا(بفرض أن معدل نمو السكان هو 3% سنويا) [1].

من الواضح أن هذا المفهوم التقليدي للتنمية يستند إلى النظرية المادية الاقتصادية للتنمية وهي التي تركز على زيادة الإنتاج من خلال القيام بمقدار مناسب من الاستثمارات، ويتوقف ذلك القدر من الاستثمارات على حجم المدخرات المحلية والقروض والمساعدات الأجنبية المتاحة أمام الاقتصاد الوطني، ويرجع الفضل إلى كل من روى هارودHarrod، وإيفيس دومار Domar في توضيح هذه الفكرة في أواخر الثلاثينات وفي الأربعينيات من القرن العشرين[2].

ولقد أخذت الدول النامية المفهوم التقليدي للتنمية عن الدول المتقدمة وطبقته خلال عقدي الخمسينيات والستينيات الماضيين. ولعل من أهم ما جذبها إلى الأخذ بهذا المفهوم النجاحات الكبيرة التي حققها في الدول الغربية في مجال التقدم الاقتصادي. نتيجة لذلك تم تبني هذا المفهوم، بالرغم من اختلاف البيئة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتطور التكنولوجي اختلافا بينا عن الدول النامية، وإضافة لذلك اختلاف طبيعة العلاقات الدولية التي تربط الدول النامية بالدول المتقدمة والتي بدورها نتاج تطور تاريخي طويل لنظام دولي اتسم بدرجة عالية من عدم التكافؤ والاستغلال.

ثانيا- مفهوم التنمية خلال السبعينيات: كشفت تجارب التنمية التي طبقتها الدول النامية طيلة عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين عن قصور مفهوم التنمية الذي أخذته عن الدول المتقدمة، والذي يحصر التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع وذلك بسبب المشكلات التي واجهتها تلك الدول، وهي المتعلقة بانتشار الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل في قطاعات واسعة من سكانها وعدم تحسين مستوى المعيشة بها، وقد حدث ذلك في الدول التي حققت معدلات نمو الدخل الوطني قريبة من المعدل الذي اعتبره الخبراء معدلا مرغوبا في تحقيقه، أو

(1) - إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**،(القاهرة: دار الشروق، 2000)، ص.13.

(2) - عبد الهادي عبد القادر سويفي، **أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي**، (مصر: دار الساقي، 2008)، ص.57.

الهدف الذي حدده عقد الأمم المتحدة للتنمية وهو 6%، كما أن النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته بعض الدول النامية، لم يساعد على تحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي[1].

ومن أبرز المقترحات والاجتهادات التي ظهرت خلال فترة السبعينيات تبني البنك الدولي سياسات: إعادة التوزيع مع النمو في أوائل تلك الفترة، وكذلك تبني منظمة العمل الدولي ما عرف بـ " إستراتيجية الوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان"[2].

وقد شكلت منظمة العمل الدولية مجموعة من الباحثين لدراسة الموضوع، والتي أصدرت تقريرا بعنوان " العمالة والنمو والحاجات الأساسية مشكلة عالمية واحدة" سنة 1975، وعرض هذا التقرير على مؤتمر عالمي اسمه" المؤتمر العالمي مثلث الأطراف عن العمالة وتوزيع الدخل والتقدم الاجتماعي والتقسيم الدولي للعمل" سنة 1976، وانتهى بإقرار الوثيقة بعد التعديلات[3].

وأهم جديد جاء به مفهوم الوفاء بالاحتياجات الأساسية للجماهير هو ضرورة إعادة النظر في كل استراتيجيات التنمية وبصفة خاصة جانب الإنتاج السلعي، فلا يكفي أن يعاد توزيع الدخل بين مختلف الطبقات والفئات مع التركيز على تحسين نصيب من يمثلون 40% من أصحاب الدخول الدنيا، بل لابد أولا من زيادة الإنتاج لخلق فرص عمل جديدة وكثيرة لتوفير السلع والخدمات المطلوبة، ولابد أن يهتم القطاع الإنتاجي بالذات بإنتاج سلع قليلة التكلفة تباع بسعر يتناسب مع ضعف مداخيل غالبية الأسر. فالزيادة في الدخل النقدي وحده في البلدان الفقيرة لن تصل في المدى المنظور لتمكين المستفيدين منها من شراء سلع مستوردة (بالأسعار العالمية)، وهذا ما يتطلب ضرورة الاعتماد على إستراتيجية الإحلال محل الواردات التي تقوم على انتشار الصناعات الصغيرة والمتوسطة كثيفة العمالة، وكان هذا إسهاما هاما في تغيير ما يسمى بإستراتيجية الإحلال محل الواردات[4].

---

(1)- إبراهيم العيسوي، **المرجع نفسه**، ص.15.

(2)- M.Todaro**, Economic Development**, seventh Edition, (New York: Addison Wesley ,2000),P.8.

(3)-إسماعيل صبري عبد الله، **التنمية البشرية: المفهوم، القياس، الدلالة**، سلسلة كراسات التنمية البشرية، (القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 1994)، ص8.

(4)- M.Todaro,**Op,Cit**,P.15.

وقد ظهرت عقب ذلك عدة كتب عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية، ولكن تعرض هذا المدخل التنموي للانتقادات من جانب عدد من كتاب العالم الثالث وحكومات الدول، وأهم أوجه النقد الذي وجهت إليه أنه يعني في الواقع تنمية من الدرجة الثانية، يحرم الاهتمام بها الدول النامية من محاولة اللحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة[1].

ثالثا- مفهوم التنمية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات: حدثت خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات عدة تطورات متعلقة بمفهوم التنمية، ونتيجة لذلك برزت مفاهيم أخرى للتنمية وهي: التنمية البشرية، التنمية المستدامة، التنمية المستقلة، والتنمية الشاملة.

وبالرغم من أن هذه المفاهيم تحمل أوصافا إضافية لها مثل البديلة، ذاتية، إلا أنها في الواقع ليست بديلة لمفهوم التنمية بل هي شروط أو أوصاف لأهم محتويات التنمية، وكل مفهوم من المفاهيم المشار إليها يفصل أحد الأبعاد والجوانب الهامة المتضمنة في مفهوم التنمية[2]. وفيما يلي نتناول المفاهيم المذكورة بشئ من التفصيل:

1- مفهوم التنمية البشرية[*]: أدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رياديا في تبني وترويج هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية، التي بدأ البرنامج في إصدارها اعتبارا من عام 1990، وبحلول عام 1993 أطلق البرنامج هذه الرؤية الجديدة للتنمية تحت عنوان " التنمية البشرية المستدامة" التي تضع الإنسان في قمة أولوياتها، وتدور التنمية حوله من خلال التأكيد على أن الناس هم الثروة الحقيقة للأمم[3].

---

(1)- إسماعيل صبري عبد الله، **المرجع السابق**، ص.8.

(2)- عبد الهادي عبد القادر سويفي، **المرجع السابق**، ص .68.

(*)- يرى البعض أن تاريخ التنمية البشرية يعود إلى المدارس الاقتصادية السياسية مثل كلاسيك ونيوكلاسيك والتنموية التي يرجع تاريخها إلى منتصف القرن الثامن عشر وامتد طوال قرنين (التاسع والعشرين)، فالمدارس الفكرية الكلاسيكية ترى أن العمل هو عنصر إنتاج أساسي على قدم المساواة مع بقية عناصر الإنتاج، وأن الإنتاج بالدخل الوطني يعكس النمو والتقدم الاقتصاديين، وأما المدارس الحديثة فتعتبر الإنسان هو جوهر التنمية، فالإنسان ليس فقط عامل إنتاج، بل أنه هدف التنمية، وأن التنمية يجب أن يستجيب ليس فقط إلى المتطلبات الاقتصادية، بل إلى المتطلبات الاجتماعية والسياسية أيضا. للمزيد من المعلومات راجع: محمد علاني الحصير، عبد المنعم سيد علي، **التنمية البشرية**، منشورات سلسلة كراسات التنمية البشرية التي تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، كراسة رقم (1)، جويلية 1994.

(3)- سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية المستدامة في الوطن العربي**، ط1،(العراق: دار الدجلة،2008) ص.61.

وقد عرف تقرير التنمية البشرية 1990، أنها:"عملية توسيع خيارات الناس"[1]. وعلى رأسها:

- أن يحيا الإنسان حياة مديدة وصحية.
- أن يكتسب المعرفة.
- أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.

وقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام 1990 أنه إذا لم تحقق هذه الخيارات الأساسية الثلاث تصبح خيارات كثيرة غير متاحة وتظل فرص كثيرة بعيدة المنال، وبالإضافة إلى هذه الخيارات يتضمن مفهوم التنمية البشرية خيارات عدة، منها: الحريات الأساسية، والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، وكذلك التمتع باحترام الذات، والتمكين بالإحساس بالانتماء إلى المجتمع وفرص الإبداع والإنتاج وضمان حقوق الإنسان وغيرها[2].

وعرفها تقرير التنمية البشرية لعام 1993، أنها:" تنمية الناس، بواسطة الناس"، أي أن التنمية البشرية تؤكد على جانبين، أحدهما هو تشكيل القدرات البشرية في مجالات الصحة والتعليم والمعرفة ومستوى الرفاه، والأخر هو تمكين البشر من استثمار قدراتهم سواء للتمتع في أوقات الفراغ أو في الإنتاج أو للمساهمة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها[3].

و أما تقرير التنمية البشرية لعام 1994، فعرفها على أنها:" النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكنا وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع المجالات، وهو يحمي أيضا خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم تنمية المستقبل"[4].

ويمكن تعريف التنمية البشرية بأنها:" إستراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى تمكين الإنسان وبناء قدراته وتوسيع خياراته في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الصحية والبيئية والتعليمية وغيرها، مع التأكيد على الإنصاف والعدالة"[5].

---

(1)- UNDP, **Human Development Report 1990** , (New York,1990), P.102.

(2)-Ibid, P.104.

(3)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1993**، (نيويورك،1993)، ص.3.

(4)-UNDP, **Human Development Report 1994** , (New York, 1994),P.4.

(5)- سامي عبد الرزاق التميمي، **مرجع سبق ذكره**، ص .69.

ومن هذا المفهوم نستخلص أن التنمية البشرية تطرح إستراتيجية تنموية تبدأ وتنتهي بالناس، أي أن تكون التنمية للناس وبواسطتهم ومن اجلهم، وهي تقوم على أساس أربعة عناصر هي: الإنتاجية، العدالة، الاستمرارية، والمشاركة[1].

2- مفهوم التنمية المستدامة[*]: لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، حيث استخدم هذا المصطلح بشكل رسمي لأول مرة في تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية(United Nations Commission for Environment and Development) الصادر سنة 1987 المعنون بـ:" مستقبلنا المشترك، والمعروف بتقرير برونتلاند (The Brundtland Report) نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج السابقة، التي ترأست هذه اللجنة[2] ، وقد عرف هذا التقرير التنمية المستدامة على أنها:" تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها"[3].

أما البنك الدولي فيعتبر نمط الاستدامة هو الرأسمال، وعرف التنمية المستدامة بأنها:" تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأسمال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن[4].

أما التعريف الأكاديمي للتنمية المستدامة فهو :" تنمية الناس(عن طريق الاستثمار في الموارد البشرية وليس الموارد المادية كون البشر هم الثروة الحقيقة للأمم) من أجل الناس(بضمان توزيع ثمار النمو الإقتصادي المتحقق بعدالة وعلى نطاق واسع) بواسطة الناس(بإعطاء الفرص

---

(1)- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، (الإسكندرية:الدار الجامعي، 2003)، ص.62.

(*)- يعود أول استخدام لمصطلح التنمية المستدامة لناشطين في منظمة غير الحكومية سنة 1980تدعي بـ World Wildlife Fund، وترجم إلى العربية بعدة مسميات، منها: التنمية القابلة للإدامة، للاستمرار، الموصولة، المطردة، المتواصلة، البيئية. للمزيد من المعلومات راجع: بهاء شاهين، مترجما، **مبادئ التنمية المستدامة،ط1**،(القاهرة: دار الدولية، 2000)، ص. 13.

(2)- عزيزة محمد علي بدر، "العلاقة بين السلم والتنمية المستديمة (حالة إفريقيا)"، **مجلة الحقيقة**،02، (مارس 2003): ص.146.

(3)- **المرجع نفسه**، ص.16.

(4)- The Word Bank Group**, What is Sustainable Development**, http://www.worldbank.org/depweb/english/sd.html

للجيل الحاضر والجيل المقبل للمشاركة فيها) وترعي نظم الطبيعة(من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية) [1]".

و بإختصار، هي تنمية لا تخلق نموا اقتصاديا فحسب، بل توزع أيضا فوائده توزيعا منصفا، تنمية تمكن الناس بدلا من أن تهمشهم، تنمية تعيد توليد البيئة بدلا من أن تدمرها.

وبالتالي فإن عملية بناء وتأمين استدامة التنمية لا بد أن تتضمن ثلاثة أبعاد حيوية هي كالتالي[2]:

- البعد الاقتصادي(الرأسمال المادي): توسيع وزيادة الإنتاج والدخل والثروة وتراكم رأس المال.

- البعد الاجتماعي (رأسمال البشري أو المعرفي): تعزيز التنمية الاجتماعية المتضمنة عدالة التوزيع والاستفادة من المنافع المتحققة.

- البعد البيئي (رأسمال الطبيعي): حماية البيئة وتجديدها.

3- مفهوم التنمية المستقلة: يمكن اعتبار دعوات بول بران إلى تحقيق التنمية المستقلة في تحليله لتطور المجتمع الهندي في كتابه " الاقتصاد السياسي للتنمية"، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي، بشكليه الفعلي والمتاح، واستغلاله أفضل استغلال ممكن، بدءا بقطع قنوات استنزافه الخارجية، وصولا إلى ربطه بمصلحة الطبقات الاجتماعية منخفضة الدخل والتي تمثل النسبة العظمى في المجتمع، كما أكد أن القضاء على كل أشكال الاستهلاك الترفي المقلد للاستهلاك في الدول المتقدمة، والذي يعد من أبرز مظاهر التبذير الفائض الاقتصادي الفعلي، وركز على أهمية العوامل الخارجية في تعزيز التبعية والتخلف[*]، وقصور معالجته على قطع

---

(1)- باسل البستاني، **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص ص.58-61.

(2)- **المرجع نفسه**، ص ص.61-62.

(*)- مفهوم التخلف: يرى العالم الاقتصادي سيمون كوزنيش Simon Kuznets، أن مفهوم التخلف يحمل ثلاثة معان:

فالمعنى الأول: يدل على قلة الاستفادة من القدرة الإنتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة، بسبب المقاومة الشديدة التي تبديها المؤسسات الاجتماعية في وجه مثل هذا الاستخدام.

والمعنى الثاني: يفيد بأن التخلف يحمل معنى ضعف الأداء الاقتصادي في الدولة المتخلفة بأكثر الدول تقدما في فترة معينة.

أسباب هذه العوامل مع انحيازه إلى النموذج غير الرأسمالي في التنمية المستقلة لتحقيق هدف الاستقلال التنموي[1].

كما حاول اقتصاديون في أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وحتى في أوروبا تطوير تحليل باران لتحديد مفهوم التنمية المستقلة، أجمع أغلبهم على ربطها بالتطور اللارأسمالي، وأكد بعضهم على استحالة تطبيق النموذج الرأسمالي في التطور في ظل النظام الاقتصادي العالمي السائد، وأن تطبيقه سيؤدي إلى تطوير التخلف بدلا من التنمية، في حين أكد آخرون على أن التطور الرأسمالي والاستفادة من التطور التكنولوجي في البلدان الرأسمالية المتقدمة أو العمل ضمن التقسيم الدولي للعمل تعد الضرورات الأساسية للتنمية في البلدان النامية[2].

وبالرغم من ذلك فإنه لم يتبلور مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الاقتصاديين، إلا أن غالبيتهم يتفق على أنها لا تعني العزلة أو القطيعة الكاملة مع العامل الخارجي، كما أنها لا تعني الانكفاء على الذات أو الاكتفاء الذاتي، إنما هي توفير اكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي، في مواجهة عوامل الضغط التي تفرزها آليات الرأسمالية، وفي مواجهة القيود التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية.

وهناك من عرفها بأنها اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية محلية بكل مقتضياتها، من نشر المعارف وتكوين المهارات وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لذلك، ويفترض أن يكون هذا

أما المعنى الثالث: للتخلف فهو حالة الفقر التي يعيشها البلد المتخلف والمتمثلة بعدم قدرته على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لمعظم السكان. ر للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على: كرم انطونيوس. اقتصاديات التخلف والتنمية. (مصر: منشورات مركز الإنماء العربي، 1980) ص ص. 15-16.

(1)- سعد حسين فتح الله، **التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة**، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1999)، ص. 38.

(2)- عبد الهادي عبد القادر سويفي، **مرجع سبق ذكره**، ص.29. للمزيد من المعلومات حول التنمية المستقلة في دول العالم الثالث راجع: عصام الخفاجي، مترجما، **الامبريالية والتصنيع في العالم الثالث**. عصام الخفاجي، مترجما، **الامبريالية ونمو الرأسمالية الهندية**. عصام الخفاجي، مترجما، **تطور التخلف. في الامبريالية وقضايا التطور في البلدان المتخلفة**، (بيروت: دار ابن خلدون، 1974).

التغيير الإرادي المقصود يحرر الدولة من التبعية والاستغلال، وما يرتبط بها من جهل ومرض وفقر[1].

وعرفها عبد الله عبد الكريم سالم بأنها:" عملية حضارية شاملة تسعى للارتقاء بالإنسان العربي وإشباع حاجاته الأساسية وتحقيق الرفاهية له، من خلال الاعتماد على الذات عربيا وتحرير الاقتصاد العربي من التبعية والسيطرة الرأسمالية الغربية، والابتعاد عن نماذج التنمية المستوردة من الدول الأجنبية، وإتباع استراتيجيات تنموية تتناسب مع البيئة العربية والإمكانات المتاحة وتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية وتشجيع المشاركة الشعبية"[2].

ونستنتج مما تقدم تعريفا للتنمية المستقلة:" إنها تلك العملية التي تتضمن فعلا دينامكيا بعيد الأمد يتناول بالتغيير حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية والعلاقات البنيوية كافة؛ بما يكفل تعظيم القدرات الذاتية للبلد بشكل منفرد أو ضمن تكامل إقليمي أو قومي، وبما يؤمن استقلالية القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعيدا، قدر الإمكان عن أي تأثيرات خارجية"[3].

4- مفهوم التنمية الشاملة: أعلن البنك الدولي سنة 1996 عن مبادرة أطلق عليها " الإطار الشامل للتنمية" وتمثل هذه المبادرة طرحا جديدا لمفهوم التنمية ومؤشراتها، ويقوم هذا لإطار الجديد للتنمية من قبل البنك الدولي على بلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي والبشري.

---

(1)-إبراهيم العيسوى، **نموذج التنمية المستقلة، البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة،** (ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول:" مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية"، المعهد العربي للتخطيط، بيروت 20-21 مارس2006) ص. 36.

(2)- عبد الله عبد الكريم سالم، **رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة، وإمكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة** (ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول: " المؤتمر العربي الخامس في الإدارة: الإبداع والتجديد"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جمهورية مصر العربية 24-29 نوفمبر 2004)، ص.10.

(3)- سعد حسين فتح الله، **المرجع السابق**، ص.48.

يعالج هذا الإطار المفهوم الواسع للتنمية من النظرة التي يوليها البنك للتنمية باعتبارها عملية تحويل للمجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية، إلى الطرق الحديثة، والتي تتلخص في الأتي[1]:

- إعتبار التنمية إثراءا لحياة الأفراد من خلال توسيع الآفاق أمامهم وتقليل إحساسهم بالاغتراب.

- إن التنمية تسعى لتخفيض المعاناة من المرض والفقر، ليس فقط بإطالة الأعمار بل بتحسين نوعية الحياة.

- إن التنمية تزود الأفراد والمجتمعات بإمكانية أكبر للتحكم في مصائرهم، ولا يعني إهمال الزيادة في دخل الفرد (المفهوم التقليدي للتنمية) بل يعتبرها جزءا مهما من الصور الواسعة للتنمية.

ويرى الاقتصادي جوزيف استالتر أن هذا الطرح من جانب البنك الدولي ليس فكرا جديدا، إذ أنه سبق له أن وجه اهتماما كبيرا لقضايا التعليم والصحة، كما أنه قد تجاوز مفهوم الناتج المحلي الإجمالي واستوعب أمورا أخرى كمعدلات الأمية وطور العمر، والتنمية الديمقراطية، إلا أن الجديد هو التشديد على أهمية تناول كل هذه الأفكار مجتمعة، وفي إطار شامل وواسع للتحول المجتمعي، ويضيف إلى ذلك أن الجملة التي يطرحها البنك الدولي إذا كانت جديدة بمعنى ما بالنسبة للبنك الدولي، فإنها ليست جديدة على الفكر التنموي ويؤكد ذلك التطورات في مفهوم التنمية وسياساتها.

ولعل ما ذكره رئيس البنك الدولي (WoiFensohn) في ورقته عام 1999 حول الإطار الشامل للتنمية، فقد ذكر أن السعي لتحقيق النمو الاقتصادي كثيرا ما جرى على حساب التنمية الاجتماعية، ويضيف أحد الاقتصاديين إلى ذلك أن اعتبارات التوازنات المالية والاستقرار الاقتصاد الكلي قد طغت على الاعتبارات المتصلة بالجوانب الهيكلية والاجتماعية والبشرية للتنمية[2].

فالتنمية إذا، ليست مجرد النمو بل إنها تحول عميق وواسع الانتشار حتى وإن كان متدرجا في قدرة الاقتصاد وأدائه وفي توجهات ومواقف ومهارات العاملين في الاقتصاد، بفضل حدوث

---

(1)- عبد الهادي عبد القادر سويفي، **المرجع السابق**، ص.83.

(2)- إبراهيم العيسوي، **المرجع السابق**، ص. 85.

تبدلات تراكمية ذات شأن في البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية والتقنية التي يتحرك الاقتصاد ضمنها، فالتنمية، إذا، " عملية تراكمية متصلة، تتكون من جملة تبدلات سياسية واجتماعية واقتصادية وتقنية تتشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة، عملية تطلق رؤية ذاتية تعمل على تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع، وتمكنه من توفير القوى البشرية والموارد المادية والمالية لتعزيز وترشيد الإنتاج الاقتصادي، مما يسمح بالتالي بتوفير مستوى لائق من المعيشة للمواطنين في إطار من الأمن بشكل متصل أو مطرد". وبهذا المعنى يمكن النظر إلى التنمية على أنها:" عملية تعتبر في الجانب الأكبر منها نتاج وحصيلة الجهود والسياسات التي تنتهجها الدولة من أجل تعزيز قدرات الأفراد، والمؤسسات والاقتصاد لتحقيق عملية التحول المنشود، وكلما كانت هذه السياسات فاعلة و كفؤة ومتكاملة تسارعت عملية التنمية وأعطت النتائج المرجوة منها".